المجالس المحلية

درعا - القنيطرة

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا

26 تموز 2015
souriatna@gmail.com

حصاد القمح في ريف درعا 3 / 7 / 2015

بسبب التشهير، مجلس درعا المحلي استقال

يعتبر المجلس المحلي في محافظة درعا، من أكثر المجالس المحلية في سوريا التي تعرضت لاعتراضات على طبيعة عملها، واتهامات بالتقصير من قبل السكان المدنيين، وصلت حدّ التخوين في كثير من الأحيان.

درعا - طارق أمين

يضم المجلس المحلي لمحافظة درعا مجموعة من المكاتب، وهي: مكتب الإحصاء والتنسيق الذي يعمل على تنسيق الجهود وحساب المدخرات وغيرها، والمكتب الطبي المسؤول عن توفير المستلزمات الطبية للمواطنين، ومكتب الخدمات المسؤول عن المياه والكهرباء والصرف الصحي، والمكتب الزراعي المختص بقضايا الزراعة في المحافظة والذي يضم أيضاً قسم المخابز المسؤول عن توفير مادة الطحين، وتوزيعها على الأفران المعتمدة، إضافة إلى المكتب الإعلامي الذي يمثل المجلس إعلامياً، والمكتب الإغاثي المسؤول عن المعونات الإغاثية القادمة من الدول الداعمة وتوزيعها في حال توفرها.

ووفق جورج سماره مسؤول المكتب الإعلامي في المجلس، فإنَّ تغييرات طرأت على تشكيل وعمل المكاتب التابعة للمجلس، حيث يشرح في حديث لـ سوريتنا مجموعة من الإجراءات الإدارية التي اتخذها المجلس؛ إذ تمَّ إتباع المكتب الطبي بمديرية الصحة في مجلس محافظة درعا الحرّ، كما ألحقوا المكتب التعليمي بمديرية التربية في مجلس المحافظة.

وينفي سمارة أية علاقة للمجلس المحلي بالمجلس العسكري في المحافظة، «ولكن يمكن الاستنجاد بهم إذا اضطر الأمر»، مشيراً إلى أنَّ اختيار أعضاء المجلس ورؤساء المكاتب جاء نتيجة اجتماعات متتالية تتضمن جلسات انتخابية، مؤكداً أنَّ أغلب أعضاء المجلس «هم من حملة الشهادات الجامعية أو المعاهد المتوسطة».

وبدوره يؤكد المهندس محمد المصري مسؤول مكتب الإحصاء والدراسات أنَّ المجلس «يؤدي خدماته بالشكل المتوفر لديه، فهو لا يتلقى أي دعم منتظم؛ إذ يقتصر الدعم على تبرعات من تجار خارج سوريا، وهم من أبناء محافظة درعا، كما يتلقى المجلس في بعض الأحيان الدعم من مجلس محافظة درعا الحرّ».

ويشير المصري إلى أنَّ المساعدات «شحيحة»، ضارباً المثال بالسلال الغذائية التي «لا تكفي أقلّ من نصف عدد العائلات المسجلة في المجلس»، شاكياً عدمَ توفر المواد الأولية للخدمات، وخاصة «عندما اشتدت آلة القصف والدمار؛ ما أجبر الأهالي على النزوح إلى السهول المحيطة، وهو ما تطلب وجود الخيم وضخّ المياه، وغيرها من الخدمات».

وأوضح الناشط إبراهيم الحوراني من مدينة درعا أنَّ المجلس المحلي، وخاصة في ظلّ نقص الاحتياجات، والحصار المفروض، تعرَّض لعدد من الاتهامات؛ ما فرض على أعضائه تحمل أعباء المسؤولية الواقعة على عاتقهم، مشيراً إلى أنَّ استقالات كثيرة قدمت من قبل أعضاءَ في المجلس «بسبب تكرار الأخطاء في عمل المجلس».

ومن الجدير بالذكر أنَّ بياناً أصدره المجلس المحليُّ في درعا بتاريخ 21 / 7 / 2015م، جاء فيه أنَّ أعضاء المجلس المحلي كافةً قدَّموا استقالاتهم مبرِّرين ذلك بما يتعرَّض له المجلس من «عدم توفر المناخ الاجتماعي المساعد والمتفهم لهم»، كما ورد في البيان أنَّ المجلس وأعضاءه تعرَّضوا لكثير من التخوين، والتجريح، والتشهير، والاتهامات المتكررة بالتقصير وغيرها، ذاكراً أنَّ المجلسَ «كان يقدِّم ما يتوفر لديه من إمكانيات ومساعدات»، وداعياً إلى انتخاب مجلس محليٍّ جديد يلبي احتياجات الأهالي ويخفف من معاناتهم.

أوَّل معهد متوسط في المنطقة الجنوبية المحررة

أعلنت مديرية تربية القنيطرة الحرَّة عن افتتاح معهد متوسط في القنيطرة بالتعاون مع الحكومة السورية المؤقتة، ويتضمن المعهد عدة اختصاصات: (اللغة العربية، اللغة الإنكليزية، الرياضيات، العلوم العامة، الدراسات الشرعية، معلم الصف، التمريض).

وذكر المتحدث الرسمي باسم مديرية التربية في تصريح خاص لـ سوريتنا أنَّ «موعد افتتاح المعهد سيكون في بداية أيلول القادم، وأنَّ المعهد سيغطي المنطقة الجنوبية المحرَّرة من سوريا في محافظتي القنيطرة ودرعا، ويعتمد نظامَ المفاضلة لحملة الشهادات الثانوية العامة بفرعيها الأدبي والعلمي».

ودَعت المديرية أصحابَ الشهادات الاختصاصية العليا (دكتوراه - ماجستير - دبلوم) الراغبين بالعمل والتدريس في المعهد، التقدُّم بأوراقهم الثبوتية إلى المقرّ المؤقت للمديرية الكائن في مدرسة الغدير.

وتأمل مديرية التربية من المنظمات السورية والدولية المختصة تقديمَ العون والتبرُّعات لإنجاح ودعم عمل المعهد في تأهيل معلمين جُدُد، بعدما ترك الكثير من معلمي المنطقة العمل واتجهوا إلى مناطقَ أكثر أمناً.

يذكر أنَّ نسبةً كبيرة من مدارس القنيطرة قد تعرَّض لدمار واسع؛ نتيجة قصفها من طيران النظام، إضافة إلى استخدام عدد من المدارس المهدَّمة جزئياً كسكن للنازحين؛ ما دفع الحكومة المؤقتة إلى إعادة ترميمَ عدد منها وافتتاحها من جديد في المناطق الآمنة نسبياً، والتي أجريت فيها هذا العام امتحانات الشهادة الثانوية العامة وفق المناهج المعتمدة من الحكومة المؤقتة، وقد أوقف النظام إرسال الكتب ورواتب المعلمين، بعد تحريرها على يد قوات المعارضة.

أنجز هذا الملحق فريق سوريتنا داخل سوريا وخارجها بدعم من البرنامج الإقليمي السوري | التوزيع: الشبكة السورية للإعلام المطبوع

بين المؤقتة والنظام: درعا بلا خبز

قد يبدو من الغريب الحديث عن أزمة خبز في محافظة درعا أشهر المدُن السورية بمادة القمح (الحوراني)؛ فتسَعيرة الـ200 ليرة سورية لربطة الخبز الواحدة، باتت مشكلة تثقل كاهل الأهالي، الذين انحدرت قدرتهم الشرائية بشكل متسارع، بعد خسارتهم أعمالهم خلال السنوات الماضية، هذا فضلاً عن تبعات النزوح والقصف اليومي على حياتهم.

يؤكد ظاهر الحوراني (ناشط إعلامي من محافظة درعا) أنَّ «مادة الخبز متوفرة نسبياً، لكن ارتفاع السعر هو المشكلة، حيث إن الخبز المدعوم المقدم من المجالس المحلية لا يمكن الحصول عليه بشكل يومي، وحصة الفرد الواحد هي ستة أرغفة فقط خلال الأسبوع؛ أي: أقل من رغيف في اليوم، وحتى هذا الخبز ليس بمنخفض الكلفة، إذ يبلغ تكلفة الرغيف الواحد 7 ليرات».

ويؤكد الحوراني، أنَّ المبرّرات التي يسمعها المدنيون من القيمين على الأفران، هي دائماً «ارتفاع تكاليف الشحن والتخزين والمحروقات، حيث وصل سعر ليتر المازوت الذي يشغل الأفران إلى 400 ليرة».

ويلفت الحوراني إلى أنَّ مادة القمح لم تعدْ متوفرة بكثرة مثل السنوات السابقة، «فبعض الأراضي لم تزرع هذا الموسم بسبب ارتفاع التكاليف، وعدم التأكد من القدرة على تصريف الإنتاج، خصوصاً أن الحكومة المؤقتة لم تفِ بوعودها بشراء كامل محصول القمح من الفلاحين؛ ما دفعهم إلى بيع محاصيلهم إلى التجار في مدينة دمشق».

يشار أيضاً إلى أنَّ مجلس محافظة درعا، كان قد أكد في وقت سابق أنه سيشتري كامل كميات القمح بأسعار جيدة من المزارعين، متعهداً بمنع خروج القمح من المحافظة باتجاه مناطق سيطرة النظام، لكن المجلس لم يتمكن من تحقيق شيءٍ من هذه الوعود، وفقاً لما يؤكده لنا الدكتور معاذ قطيفان، عضو مجلس محافظة درعا، الذي يضيف أنَّ «الحكومة المؤقتة وعدت بتأمين المال لشراء القمح، وبناء على ذلك أمل الفلاحون ببيع محاصيلهم، لكن الحكومة قالت لاحقاً إن من الصعب توفير المال لشراء القمح، ما أوقع المجلس في مأزق انتهى بخروج المحصول إلى خارج حوران». ويتابع الدكتور قطيفان: «حالياً يتمُّ شراء القمح من الفلاحين بسعر 220 دولاراً للطنّ الواحد».

تبدو قتامةُ الصورة في أبلغ تجلياتها حينما يستذكر الفلاحون وسكان المحافظة، مكانة أراضيهم، ومنتجاتها، وأثرها في الاقتصاد الوطني، ففي عام 2010م، وهو من الأعوام التي لم يكن فيها إنتاج القمح في المحافظة بأفضل حالاته، تم تقدير الإنتاج بـ 112 ألف طن، مع العلم أنَّ القمح الحوراني من أجود أنواع القمح العالمية نظراً لشدة صلابته، ومناسبته لشتى أنواع الصناعات الغذائية، كما يجد الفلاحون اليوم أراضيهم تعاني من قلة مياه الريّ والعناية. في حين كان معدل إنتاجها في مقدمة معدلات الانتاج الزراعي في سوريا بجزأيها المرويّ والبعلي، حيث وصل الإنتاج في وحدة الدونم الواحد إلى طنٍّ من القمح، وهي أعلى نسبة إنتاج سجلت في سوريا.

رفع فلاحو درعا سلاح القمح في وجه النظام عندما حاصرهم ومنع عنهم الطحين والوقود، وهم يعرفون أنَّ أراضيهم هي المنتجُ الأساسي لهذا الطحين، وما زالوا، حتى اليوم، يكافحون في واقع وعر، يتمثل في نقص السيولة المالية بأيديهم، ونهم التجّار وكذب الساسة، فضلاً عن الحرب والحصار الاقتصادي، مقدمّين صورة بائسة أخرى، لما آلت إليه المجتمعات المحلية تحت ضغط الحرب التي يشنها النظام على الناس.

تلُّ شهاب: مجلس يعمل بالقليل ويهتم بالرياضة

تتعدّد مهام المجلس المحلي في بلدة تلّ شهاب بريف درعا، حيث يصفه الناشط الإعلامي ابراهيم المنجر، بأنه «مشروع خدَميٌّ يقوم بالنشاطات المدنية، وينفذ أعمال إغاثة المهجرين في البلدة، ويهتمُّ بمسائل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وإصلاح خطوط الكهرباء والطرق». ويذكر المنجر مبتسماً لـ (سوريتنا) أنَّ المجلس المحلي «يدعم، أيضاً، فريقاً رياضياً لكرة القدم تشكل في البلدة، وذلك بتوفير بعض الألبسة والمستلزمات».

إلا أنَّ ثغرةً كبرى تواجه عمل مجلس تل شهاب، تتمثل في «عدم وجود الدعم الكافي لتغطية التعليم في البلدة، بينما استمرت المدارس الموجودة من زمن النظام في العمل». والتي يصف الناشط عملها بالجيد حتى الآن، رغم عدم وجود جهة كالمجلس المحلي تشرف على ذلك العمل، أسوة بمناطق محررة أخرى.

ويتخذ معظمُ اللاجئين إلى البلدة، الواقعة على الحدود مع الأردن، الدوائرَ الحكومية السابقة، وبينها المشاتل الزراعية الرسمية، والمدارس وغيرها كمأوًى لهم، خاصةً في فصل الصيف، وذلك فضلاً عن بيوت أهالي القرية التي استقبلت الكثيرين.

يتحفظ المنجر على وصف وضع اللاجئين في البلدة بالجيد، حيث يشير في هذا السياق، إلى انتشار بعض الأمراض «الناجمة عن سوء خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب الملوثة في مخيم زيزون التابع لتل شهاب»، مؤكداً في الوقت ذاته أنَّ الأزمة جرت معالجتها لاحقاً من قبل المجلس المحلي.

لا مال حتى للخيام أين هو الدعم؟

لا سقف يقيهم حرَّ الصيف، كما لا عملَ يؤمّن الخبز لسدِّ رمقهم، هم نازحون من بيوتهم المدمرة، ومتروكون لمصيرهم وحدهم.. هذه هي حال النازحين في محافظة درعا، والمبرر، كالعادة، بـ «قلة الدعم ومجلس المحافظة». وهو أوَّل ما تصرِّح به المجالس المحلية، وتشتكي منه، وفق ما يؤكد أحدُ أعضاء المجلس المحلي في درعا لـ (سوريتنا).

يعيش الأهالي الذين نزحوا من مدينة درعا باتجاه السهول والمساحات البرية الممتدة في الريف، أوضاعاً غاية في السوء. يقول: «قد تجد ثلاث عائلاتٍ ضمن خيمة واحدة، في هذا الجو الحارق، و السبب، طبعاً، عدمُ توفر الحدِّ الأدنى من الأمان في المناطق القريبة من درعا، وعدمُ توفر الخيم في الداخل السوري، وإحجامُ المنظمات عن إرسال الخيم تخوفاً من قصف المخيمات، كما حدث في مخيم الشجرة».

يذكر الناطق الإعلامي باسم مجلس محافظة درعا أبو عمار الحوراني، « أنَّ المجلس يقدِّم المياه، وبعضَ السلل الغذائية للمهجرين في تل شهاب، ومزيريب، والغوار، وزيزون. لكنَّ ما يقدمونه لا يكفي لتلبية احتياجات الأهالي المتروكين في العراء»، محملاً وحدة التنسيق والدعم التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، مسؤولية ما يحدث، ومؤكداً أنهم طالبوا الوحدة «أكثر من مرة بتقديم الخيم والدعم للأهالي لكن دون ردٍّ».

ويشير الحوراني إلى أنَّ «التشويش» الذي حصل في مرات سابقة، أثناء توزيع الخيم، هو السبب في تردُّد الداعمين، حيث «سرقت بعض الخيم، أو وصلت لغير مستحقيها».

ويشارك، في الوقت نفسه، بعض أصحاب البيوت «في تعميق مأساة تشرد النازحين»، كما يلفت الناشط الإعلامي في درعا منتصر أبو التوت. يقول: « لقد وجدَت أزمة السكن بسبب نزوح جميع القرى التي تتعرَّض للقصف، إلى قرًى محددة يندُر أن تتعرَّض للقصف.. الأعداد كبيرة، ونحن هنا نتحدث عن آلاف العائلات وليس الأشخاص، إضافة إلى أنَّ عدداً من ممتلكي المنازل لا يقبلون إيواءَ أحد، بينما يأخذ آخرون أجوراً باهظة؛ ما يدفع السوادَ الأعظم من الأهالي في آخر المطاف، إلى الخيم».

ويستمر هذا الوضع، ليبقى رهين تحرُّك الجهات الداعمة، وبينها وحدة تنسيق الدعم والمنظمات الأخرى، للعمل على إغاثة آلاف العائلات الهاربة من قصف الأسد، والمتروكة أمام الظروف الجوية الصعبة، في وضع عنوانُه التشرد، والحاجة، والتردي الصحي.

جثث تحت الركام منذ أشهر
الدفاع المدني: نحلم ببناء سوريا يوماً

«استغرقت عملية رفع الأنقاض والبحث عن ناجين أكثر من أسبوع في بلدة تسيل في درعا، بعد أن قُصفت البلدة بصاروخ «بالستي» المعروف بـ»سكود» في شهر نيسان عام 2014، متطوعو الدفاع المدني لم يتمكنوا من رفع كلِّ الأنقاض، بعض الجثث لا تزال تحت أنقاض الأبنية التي انهارت تماماً». بهذه الكلمات يعبِّر أبو عصام الإعلامي في الدفاع المدني في درعا عن طبيعة عمل الدِّفاع المدنيِّ.

غابت الخدمات المدنية بشكل كامل عن مناطق درعا التي سيطرت عليها كتائب من المعارضة السورية بداية عام 2013م، والفراغ الكبير الذي خلفه قرار النظام بسحب كافة المؤسسات من تلك المناطق، كان سياسياً بحتاً، تقول غاردينيا ضابط الارتباط الإعلامي في الدفاع المدني في درعا: «في ذلك الوقت انبرى عدد من طلاب الجامعات، والموظفين المنشقين، والممرضين، وعاملي النظافة، وبعض المدنيين، للقيام بالعمل الخدميِّ، كان هذا التجمع يحمل اسم هيئة الدفاع المدني، ولم يكن أحدٌ من العاملين يعلم أنهم يطبقون اتفاقية جنيف الرابعة».

لا تقتصر مهام فرق الدفاع المدني في درعا، على ما يشاهده السوريون عبر الإعلام من رفع للأنقاض، وإزالة الركام؛ إذ يقوم المتطوِّعون أيضا بتوثيق أسماء الضحايا من جميع الأطراف حتى من مقاتلي النظام، ويتولون عمليات دفن الجثث، ونشر التوعية، والمساهمة في إيصال الطاقة والماء إلى المدنيين.

في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، انضم فريق الدفاع المدني في درعا إلى كلِّ الفرق المماثلة في سوريا، فتوحدت كل فرق البلاد تحت اسم وجسم واحد، هنا بات العملُ منظماً أكثر، تقول غاردينيا: «من هنا بتنا نعمل وفق القوانين الدولية بشكل أكثر وضوحاً، وقد أصبح المتطوعون يعرفون أنهم يقومون بمهام تنصُّ عليها القوانين الدولية، كما أننا بتنا اليوم نتصدى لمهامَّ عدة وكبيرة من خلال فرَقنا التطوعية».

يعاني الدفاع المدني في درعا من قلة الخبرةِ وقلة المعدات، يقول أبو عصام شارحاً ذلك: «أصعب ما يمرُّ علينا هو ساعاتُ القصف الشديدة، ويوماً بعد يوم نكتسب خبرة أكبر، لكنَّ استراتيجية القصف التي يتبعها النظام تعيقُ عملنا كثيراً، فحين يعيد الطيران قصف ذات المنطقة المتضرِّرة بعدَ خمس دقائق من القصف الأول، تصبح حياتنا على المحك».

ويعاني الدفاع المدني في درعا، مثل غيره في سوريا، من نقص المعدات، وسيارات الإسعاف، وبعد المسافات بين المراكز والمناطق التي يُصاب فيها المدنيون، لكنَّ القائمين على مجموعات العمل يحاولون تذليل هذه العقبات من خلال التدريب المستمرِّ والاحتكاك بتجارب أخرى في سوريا.

يمرُّ متطوعو الدفاع المدنيِّ بلحظات صعبة وقاسية، فبعد القصف الذي حصل في شهر آذار عام 2014م كان أبو عصام شاهدا على حادثة تكرَّرت في مناطق عدَّة: «كان النظام قد قصف بصاروخ «بالستي» فانهار حيٌّ بكامله، كنا ننقذ أمًّا مع طفليها حين اكتشفنا أنَّ هناك طفلةً صغيرة لا تزال تحت الركام، عرفنا ذلك من والدتها التي كانت تحتاج للعلاج، ساعات من العمل بمعدات بسيطة حتى تمكنا من انتشال الطفلة التي كانت على قيد الحياة».

بسبب النقص في الآليات الثقيلة التي تساعد في انتشال الجثث لا تزال جثامين شهداء كثر تحت الانقاض حتى اليوم، يؤكد أبو عصام: «من الصعب جداً أن تخبر أماً أنك لا تستطيع سحب جثمان ولدها بعد أن انهار البناءُ عليه، هناك سيدات لا تزال جثامينهن في أماكن يصعب الوصول إليها حتى اليوم».

وفي ذات اليوم الذي كنا نتحدَّث فيها مع أبي عصام وغاردينيا، قصف النظام المشفى الميداني في القطاع الغربي لدرعا بخمسة براميل، ليصل عدد المشافي التي قصفها النظام خلال أسابيع إلى سبعة مشافٍ، ما يترك متطوِّعي الدفاع المدني أمامَ عقبة جديدة في نقل الجرحى وإلى أين؟.

يتلقى الدفاع المدني في درعا تمويلاً مالياً من ثلاث حكومات، وترى غاردينيا أنَّ هذا الدَّعمَ كافٍ اليوم، لكن عدم استمراه هو المشكلة. تقول: «نحن نخشى من توقفه في أي لحظة، فنحن بحاجة دائمة إلى المحروقات المرتفعة الأسعار في سوريا، وبحاجة إلى الكثير من الآليات الثقيلة، ولا تقف خططنا عند إسعاف المصابين بل تتعدَّاه إلى رعاية الجرحى وذوي الشهداء، ولدينا الكثير من الخطط ليشمل عملنا مجالات أخرى».

يعمل أكثر من 360 عنصراً ضمن صفوف الدفاع المدني في درعا في أربعة عشر مركزاً تنتشر في المحافظة، وفقدت فرق العمل سبعة شهداء في ثلاث سنوات من العمل، بعضهم قضى بنيران قناصة، ومنهم أثناء علمه في إنقاذ الضحايا، وفي النهاية تأمل غاردينيا أن يساهم الدفاع المدني في درعا، في بناء سوريا في يوم من الأيام، فيما يحلم أبو عصام أن يتحول الدفاع المدني إلى مرحلة متقدمة، وأن يستمر في إنقاذ الأرواح، وأن يتوقف عمل رفع الركام مع توقف القصف بشكل تام.

تحاولُ هيئة الدفاع المدني في درعا العمل في مجموعة من الملفات الإنسانية ذات الضرورة اليومية في المحافظة التي تشهد غالب مناطقها معارك َ دامية وحصاراً شديداً، حيث تتجه الهيئة بشكل واضح للعمل كوحدةٍ إدارية متكاملة في القضايا الإغاثية في المحافظة، إضافةً إلى نشاطها الإسعافي حين تندلع المعارك.

ولا يقتصر دورها على الإسعاف، وإنقاذ المدنيين، وإخلاء الجرحى إلى المشافي الميدانية، وإيواء المتضررين في أماكن بديلة، إنما تتجه إلى القيام بدور خدمي يشمل أعمال صيانة شبكات الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، وأعمال النظافة، ومكافحة الحشرات.

تمتد مراكزُ هيئة الدفاع المدني على مساحة المناطق المحررة في درعا، مقسمةً إلى قطاعات، وهي قطاع المدينة، وفيه: الإدارة، والمركز الرئيسي في درعا البلد، وقطاع آخر فرعي في حي طريق السد، والقطاع الشرقي الذي يشمل الريف الشرقي للمحافظة حيث يضم خمسة مراكز، ثم القطاع الغربي الذي يشمل الريف الغربي، ويضم أيضاً خمسة مراكز.

وعلى الرغم من ضعف الموارد والتدريب، إلا أن كوادر الهيئة تعمل بكفاءة، محاولةً تجاوزَ نقص التمويل الذي يبرِّره القائمون على الهيئة بأنه نتيجة لقرار اتخذوه مفاده أن تكون التبرعات غيرَ مشروطة، أو مرتبطةً بأجندة سياسية أو إيديولوجية معينة، وهو ما جعل الهيئة بعيدةً عن أيِّ استقطاب سياسي، حيث يقتصر دعمها على التبرعات من الميسورين من أهالي المنطقة، إضافة إلى دعم عن طريق منظمة «ميدي رسكوالتي»، والتي تقوم بدور المنسق، والوسيط بين الدفاع المدني السوري والدول الداعمة (بريطانيا، هولندا، اليابان، والدنمارك)، كما تقوم بالتخطيط، وتنظيم دورات التدريب، والتزويد بالمعدات البسيطة.

وتشكل النساء في الهيئة ما يقارب 10 ٪ من تعداد المتطوعين، وهي نسبة جيدة إذا ما تمَّ أخذُ ظروف العمل وهامش الخطورة الشديد بعين الاعتبار، ووفق ما يراه متطوعون، وتسهم النساء في الهيئة بدور إرشادي عن طريق الندوات، والدورات التوعوية في مراكز اللاجئين وفي الأحياء، كما يسهمن في عمليات إخلاء النساء والإنقاذ والإسعاف.

قُصف ونُقل وتنقصه الموارد: النور، مركز طبي للتوليد بريف درعا

في ظلِّ عدم إمكانية التوجه إلى المشافي الموجودة في مناطق سيطرة النظام خوفاً من الاعتقال العشوائي على الحواجز التابعة له، واستمرار الاشتباكات المستمرة على الطرقات، وفي ظلِّ غياب مراكز مؤهلة للتوليد، يحلُّ الخوف والترقب مكانَ الفرح بقدوم مولودٍ جديد لعائلةٍ في ريف درعا الخاضع لسيطرة المعارضة، ولهذه المخاوف ما يبرِّرها في ظل ارتفاع عدد الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة خلال العام الأول لسيطرة المعارضة على المنطقة.

تمَّ مؤخراً، وتلبيةً للحاجات الملحة، افتتاحُ مراكزَ مجانيةٍ تختصُّ برعاية الأمهات الحوامل والأطفال حديثي الولادة كمركز النور، ومركز الأمل، وغيرها من المراكز الأخرى التي تعمل في الشأن ذاته.

يضم مركز النور، وهو أحد أهمِّ تلك المراكز، مجموعةً من العيادات (أطفال، نسائية، قسم للتوليد الطبيعي، إضافة إلى العمليات القيصرية)، كما يضمُّ قسماً للتحاليل الطبية الإسعافية للأطفال المقبولين بالمركز.

يراعي المركز العاداتِ الاجتماعيةَ السائدة في المنطقة، حيث تقدِّم العيادةُ النسائية خدماتها عن طريق طبيبة نسائية، وعددٍ من القابلات القانونيات، اللائي يتابعن المرأة الحامل منذ بداية حملها، أما الولادات التي تتمُّ خارج المركز، ثمَّ يستقبلون الأطفال حديثي الولادة بعد عرضهم على طبيب مختص لتقييم مدى حاجتهم لحاضنة، وإعطائهم اللقاحات الضرورية.

يجتهد القائمون على المركز، على الرغم من النقص الشديد في المواد والبنية التحتية في المركز، مثل مادة ماء الأوكسجين ، للحفاظِ على حياة الأم والوليد قدر الإمكان، ولم تتجاوز نسبةُ وفياتِ الأطفال حديثي الولادة في المركز نسبة الـ (5٪) بالمئة خلال الشهر الماضي.

تعمل كوادر المركز المستقل تماماً بآليةٍ أقربَ للتطوع، ويساندهم في عملهم مجموعةٌ من طلاب الطب، أو المتخرجين حديثاً من أبناء المنطقة، ويتمُّ التمويل عن طريق دعم يتلقاه المركزُ من قبل الجمعية الطبية السورية الأمريكية، بالإضافة إلى أصدقاء المركز من المغتربين والميسورين مادياً من أبناء المحافظة.

استهداف

خلال عمله تعرَّض المركز للقصف المدفعي والحربي عدة مرات؛ ما أوجب نقله من بلدة المسيفرة إلى بلدة كحيل، والتي تعدُّ منطقة أقلَّ خطورة من غيرها، نظراً لما يتطلبه المركز من أمان وهدوء للمرأة الحامل والطفل، ويقدم المركز أيضاً، وعلى الرغم من تخصصه بالنساء والأطفال، الإسعافاتِ الأولية، والاستشاراتِ للمرضى جميعاً في حالات الضرورة.

أمُّ سامر (24 عاماً) تقول: «فكرنا كثيراً قبل الإنجاب في هذه الظروف، لكن الحياة لابدَّ من أن تستمر، وقد تمت ولادة ابني في المركز محاطاً بعناية الطبيبة والممرضين، وأنا اليوم في مراجعة عادية لإعطائه اللقاحات». ويعبر أبو نزار من أهالي المسيفرة (54 عاماً) عن ارتياحه لوجود المركز، ورضاه عن المعاملة الحسنة والاستقبال الجيد رغم الضغوطات، وغياب الكهرباء، متمنياً أن تتوسع المراكزُ الطبية لتشمل العناية بجميع المرضى على اختلاف أمراضهم في المناطق المحررة.

يؤدِّي وجود مركز النور وغيره من المراكز، مع عدم قيامه بنشاط توعية مباشر تبعاً للظروف الراهنة، دوراً حيوياً في خفض معدل وفيات الأطفال، والرضع، ووفيات الأمهات، ويعمل على زيادة نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين الأزواج، ورعاية الأم خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها، وتوفير خدمات المشورة في الصحة الإنجابية، رغم النقص الواضح في الكادر الطبي والتمريضي.

آبار عشوائية تهدِّد بجفاف الجنوب السوري

يعرف القاصي والداني، أنَّ نقص المياه ليس مشكلة جديدة على أهالي المناطق المحرَّرة في سوريا، ولطالما اجتهد الأهالي في إيجاد الحلول وحفر المزيد من الآبار، الأمر الذي كشف عن خطر حقيقي يهدِّد المخزونات المائية الجوفية اليوم، وحتى مخزونات السدود، كسد درعا الشرقي وسد سحم الجولان في محافظة درعا، وهما من أضخم السدود في الجنوب السوري، وذلك مع استمرار انقطاع شبكة المياه الرئيسية عن معظم مدن وبلدات المنطقة الجنوبية.

ويؤكد الناشط الإعلامي منتصر أبو التوت لـ «سوريتنا» أنَّ أهالي محافظتي درعا والقنيطرة «يعانون صعوبات في تأمين مياه الشرب، بسبب توقف مضخات المياه وارتفاع تكلفة الوقود، وكذلك تكلفة حفر الآبار، كما أنَّ الجهودَ المبذولة من قبل المجالس المحلية لتزويد الأهالي بالمياه لا تكفي؛ فتكاليف الضخِّ والنقل المرتفعة تقف كعائق كبير أمام تأمين مياه الشرب».

من جهة أخرى، يؤكد المزارع أحمد الحريري من مدينة طفس، أنه ومَن حوله يدركون الخطر الكامن وراء حفر الآبار, ويجدون نفسهم «مجبرين على هذا الأمر؛ إذ ما من طريقة أخرى لتامين مياه الرِّي للمزروعات، دَعْ عنك صعوبات الحفر وارتفاعَ تكلفته، واحتمال الفشل في استخراج ماء في النهاية».

أما مجلس محافظة درعا فهو «عاجز عن منع حفر الآبار المخالفة أو تأمين البديل للأهالي»، وذلك وفق تأكيد الدكتور معاذ قطيفان (عضو مجلس محافظة درعا) والذي يقول: «إنَّ غياب السلطة القضائية والتنفيذية، هو ما أوصلنا إلى هذه الحال العشوائية في حفر الآبار، حيث لا يمكن السيطرة على هذه المسألة في ظلِّ الفوضى، وغياب دولة القانون، وآليات المحاسبة. ونحن لا نملك القوَّة التنفيذية لمنع حفر الآبار العشوائية، نعم نقوم بالتوعية، ولكنها لا تكفي».

التكافل الاجتماعي

يقصد بالتكافل الاجتماعي أن يكون أفراد المجتمع مشاركينٍ في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، وتخفيفِ الأضرار المادية والمعنوية، حيث يشعر كلُّ فردٍ فيه أنَّ عليه، إلى جانب الحقوق التي له، واجباتٍ للآخرين، وخاصة أولئك الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع إليهم، ودفع الأضرار عنهم.

التكافل الاجتماعي الذي يمارسه مجتمعاتنا فطرياً يبدو نموذجاً متقدماً عن فكرة الضمان الاجتماعي التي أقرَّتها الأمم المتمدنة، ويعني: أن تقوم الدولة بإعانة المحتاجين، وضمان أمنهم الاقتصادي. وهو مصطلحٌ خاص يشمل الأمور المادية فقط، ويصدر عن جهةٍ واحدة، أما التكافل الاجتماعي فيشترك فيه جميع أفراد المجتمع، وسمِّي التكافل تكافلاً لأنه بين اثنين من باب التفاعل، سواء كان بين مجموعة، فيقال: تكافل القوم؛ أي: كَفِل بعضهم بعضا، أم بين طرفين، حيث يكفل كل طرفٍ طرفه.

ويشمل التكافل الاجتماعي التكافلَ المعنويَّ، والأدبيَّ، والأخلاقيَّ، والروحيَّ الذي يعدُّه بعض الناس أقلَّ رتبةً من التكافل المالي والاقتصادي، وقد يَعُدُّونه نوعًا من الهروب من الإطار الحقيقي للتكافل الاجتماعي المادي، وهو رأي مجانبٌ للصواب على اعتبار أنَّ التكافل المادي لا تتحقَّق أهدافه إلا بالوقوفِ فوق الأرضية المعنوية والأدبية.

التكافل ليس غريباً عن مجتمعاتنا؛ فهو قديمٌ بقدمها، ومرتبطٌ ببداية المجتمع الزراعيِّ في حوران مثلاً، وقد أتى الإسلام فعزَّزه، وأدخله في صلب العقيدة، قال تعالى في سورة المائدة: «وتعاونوا على البرِّ والتقوى»، وفي سورة البقرة: (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ).

أما عن دور التكافل في تعزيز عمل المؤسسات في سوريا فالآلية معكوسة، حيث قامت المؤسسات بتنظيم التكافل على مختلف المستويات، فالإغاثة، والتعليم، والرعاية الطبية كلها بدأت بمبادرات مجتمعية أو فردية أتت المؤسسات لتنظيمها، وتمكينها، وتحقيق الفائدة الأكبر من نشاطاتها، حتى إنه يمكن عدُّ الحراك المسلح تعبيراً عن التكافل الدفاعي الذي يعرِّفه الفقه بأن يتطوع البعض لحماية الجماعة درءاً لخطرٍ خارجي.

استطلاع رأي

أم مهند، 45 سنة، طريق السد

استشهد زوجي وابني الكبير، وابنتي حاملٌ، وزوجها استشهد منذ شهرين، عايشين من قلة الموت، ونخبز على الصاج؛ لأنَّ رغيفَ خبزِ المعتمدين غالٍ.

عيسى المسالمة، 35 سنة، طريق السد

بقينا أكثر من أسبوع تحتَ الشمس على الحدود مع الأردن، وما سمحوا لنا بالدُّخول، وحتى عندَ معبر نصيب المحرَّر منعونا من العبور لأننا لا نملك أوراقاً ثبوتية دائماً، هذه هي المشكلة وحلها بسيط مع المجلس المحلي لكنهم لا يهتمون.

أبو خلدون، 50 سنة، تل شهاب

أنا فتحت بيتي للمهجرين مع أني بحاجة إلى ثمن أجرته، لكنَّ أوضاعنا سيئةٌ جدًّا، ويقيم في بيتي ثلاثُ عائلات تهجرَّت من درعا، وتصلهم بعض المعونات أحياناً، فنتشارك فيها، ولو أنها لا تكفي لعائلة واحدة.

أبو البراء، 40 سنة، درعا البلد

اللّه يرحم أيام حوران! آخرُ ما يخطر بالبال أن نفكر بالأكل والشرب، ربطة الخبز بـ100 و200، والبراميل فوق رؤوسنا، ولمن نشتكي؟! المجلس دائماً ينقصه الدَّعم، والشباب كلهم على الجبهات، ولا نعلم متى يعودون إلينا شهداء.

محمود، 29 سنة، القنيطرة

مسخرة وبيع وطنيات... يلعبون على الشعب يلي التعن أبو أهله، وصار تحت الصفر بمئات السنين: يلي تشرَّد ويلي قتل أولاده.

أبو صلاح، 45 عاماً، خان أرنبة

أتمنى أن تكون قرارات المجالس المحلية ملزمة، وينظموا المعاملات التجارية وشراء المواد الزراعية وتوزيعها بشكلٍ أفضل، وألَّا يتساهلوا مع المخالفين والمحتكرين الذين زادوا كثيراً بسبب الفوضى و"كل مين إيدو إلو".

عبد الرحمن، 38 سنة، نبع الصخر

جهودهم مشكورة؛ يعينون الشعب على مصائبه الكثيرة.

أبو فاضل، 50 سنة، الرفيد

لا أحد يعرف كيف تشكَّلت هذه المجالس ومن قرر أعضاءها، لا فرق بينها وبين بلديات النظام.

قاسم، 23 سنة، جبا

بعثيون قدامى توزعوا المناصب بينهم ويسرقون كالسابق. المنظمات وحدها من تقدِّم بعض الخدمات.

نحو إعادة تدوير عجلة الإنتاج الزراعي في القنيطرة: منح تنموية من منظمة «مدد»

أطلقت منظمة «مدد» مؤخراً مشروعاً لتمويل 300 مزارع يقيم في مناطقَ آمنةٍ من محافظة القنيطرة، لزراعة أراضيهم بمحاصيل بعلية كالقمح، والشعير، والفول، والبازلاء، للموسم الزراعي الشتوي للعام القادم، بهدف إعادة تفعيل الإنتاج الزراعي الذي تضرَّر بفعل الحرب الدائرة منذ نحو عامين بين الثوار وقوات النظام.

ويأتي المشروع في إطار جهود منظمات المجتمع المدني للانتقال بالمجتمع المحلي من الاعتماد على المنظمات الإغاثية في الحصول على المساعدات الإنسانية، إلى الإنتاج والاكتفاء الذاتي، من خلال مشاريع صغيرةٍ تساهم في تدوير العجلة الاقتصادية، وتشغيل أكبر قدرٍ من العاطلين عن العمل.

وأعلنت المنظمة أنها ستقدِّم دعماً عينياً لزراعة خمسة دونمات وسطياً لكل مزارع، شريطة وجود ملكية قانونية للأرض؛ منعاً لسرقة أراضٍ هجرَها أصحابها.

ويتمثل الدعم المقدَّم فيَ حراثة الأرض لمرَّتين بآليات تؤمنها المؤسسة، إضافة إلى تأمين البذار والأسمدة والمبيدات الحشرية، وتأمين عملية الحصاد بشكل كامل، كما اشترطت المنظمة على المزارعين أن تحصل على 20٪ من المحصول، لتقديمها للفئات الأشد حاجة وتضرراً في المحافظة.

ويتوقع الأستاذ أبو زياد مدير المنظمة أن «يكون مردود المشروع قرابة 750 ألف كيلو غرام من القمح من 1500 دونم سوف يتم زراعتها، مع كتلةٍ علفيةٍ يستفاد منها في تغذية المواشي والحيوانات».

وستعتمد المنظمة آليات اختيار محددة بالتعاون مع الجهة الممولة، على أن تكون الأولوية للنساء والأسر التي لا تمتلك معيلاً لها، والمهندسين الزراعيين ومساعديهم.

وسيفتتح باب التقدم إلى المنحة بدءاً من أول آب المقبل حتى الخامس والعشرين منه، وتسلم الاستمارات المعبأة لمكاتب المنظمة، أو المركز الزراعيِّ في قرية الناصرية، أو مقرات اللجان المحلية في القرى عند تعذُّر وصول المزارعين إلى المكاتب المذكورة.

وذكر مدير المؤسسة في تصريح لسوريتنا أنَّ «اختصاصيين زراعيين سيقومون بالإشراف على العمل من خلال زيارات ميدانية دورية في مختلف مراحل الزراعة، من أجل ضمان حسن سير العملية الزراعية، والحصول عل أكبر إنتاجية ممكنة».

وتحاول «مدد» تطبيق معايير الجودة والمراقبة في العمل، إذ طلبت من المزارعين الاتصال الفوري مع مجلس إدارة المنظمة، أو مسؤول المراقبة والتقييم وضبط الجودة، في حال وجود أية شكوى أو ملاحظة ذلك من خلال عملية التقديم، أو فرز النتائج.

وبالتوازي مع ذلك تحاول المنظمة دعمَ مزارعي المحافظة عن طريق وضع مركز «مدد» الزراعي الاستشاري الواقع في قرية الناصرية، تحت تصرفهم على أن يكون مفتوحاً لجميع المزارعين الفائزين وغير الفائزين بالمشاريع طيلة أيام الأسبوع، وذلك من التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساء بدءًا من أيلول القادم وحتى نهاية أيار 2016م.

وكان القصف المتعمد والمتواصل من طيران ومدفعية النظام خلال الشهر الماضي، قد أدى إلى التضييق على المزارعين أثناء حصاد محصول القمح والشعير، إضافة إلى احتراق أجزاء واسعة منه؛ ما يجعل السكان أمام أزمة غذائية خلال الشتاء القادم، في حال لم تستورد الحكومة السورية المؤقتة ومؤسسات المعارضة كميات كافيةً من القمح.

ويشار إلى أنَّ قلّة المياه، ودمارَ البنية التحتية، إضافةً إلى ضعف إمكانيات الدفاع المدني أثناء الحرائق، وهجران المدنيين للزراعة، وعوامل إضافية، أسهمت في تراجع قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني الذي يعتبر المردودَ الاقتصاديَّ الأولَ في المحافظة؛ إذ تشكل الأراضي الزراعية ما مساحته 21،1 ٪ من مساحة القنيطرة الإجمالية، كما تقدَّر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 57،6 ٪، بحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في حكومة النظام.

ويذكر أنَّ منظمة «مدد» هي مؤسسة كندية غيرُ حكومية وغير ربحية تعمل في الأجزاء المحرَّرة من القنيطرة بالتعاون مع المجالس المحلية، وشركاء محليين منذ العام 2012م، في قطاعات الإغاثة والتنمية والتعليم والدعم النفسي.

مبادرات ثقافية في القنيطرة

«نحو استجابة أفضل» تدريب عبر الإنترنت

دعا مكتب الموارد البشرية لمنظمة «مدد» في القنيطرة ناشطي المحافظة إلى التقدم لإجراء دروة عبر الإنترنت، بعنوان: «نحو استجابة أفضل»، وهي دورة موجّهة للمهتمين بالعمل الإنساني، حيث تقدِّم الدورة خبراتٍ ومعلوماتٍ حول أسس العمل الإنساني، والقانون الدولي الناظم له، وطرق تمويل المشاريع الإنسانية والتخطيط لها، ويأتي هذا في إطار سعي منظمات المجتمع المدني في القنيطرة إلى تطوير عملها وخبراتها. وذكرت المنظمة على صفحتها على موقع «فيس بوك» أنَّ من يكمل الأجزاء الخمسة للتدريب المقدم من جامعة (هارفارد) باللغات العربية، أو الإنكليزية، أو الفرنسية، سوف يكون له الأولوية في التقدم إلى فرص العمل التي تعلن عنها المنظمة في القنيطرة.

محاضرة عن مخاطر الحرب

سلسلة من محاضرات التوعية حول مخاطر الحرب، وحقوق المدنيين أقامتها منظمة «مدد» في القنيطرة، إضافة إلى دروس توعية حول جراحة الحرب اعتماداً على مناهجَ من إعداد الهلال الأحمر القطري بالتعاون مع الدكتور «كرستوس يانو»، وهو أحد أصحاب الخبرة الواسعة في العمل الطبي أثناء الكوارث والحروب.

طيارة ورق

أصدرت شبكة «حراس لحماية ورعاية أطفال سوريا» عدداً جديداً من مجلة «طيارة ورق» الخاصة بالأطفال بين أعمار 7 و14 عاماً، وقامت بتوزيعها في محافظة القنيطرة، حيث تضمن العدد الأخير من المجلة نصف الشهرية مجموعةً من المواد التثقيفية، ومواداً التوعية، والتسالي.

يقدم العدد لمتصفحيه من الأطفال قصصاً من التراث الدنماركي، كما يعرض معلومات علميةً ويقدمها للأطفال بطريقة شيقة، كمعلومات عن الدبِّ القطبي وطريقة صناعة الأشكال باستخدام مواد أولية وبسيطة من الطبيعة.

وتورد المجلة عدداً من القواعد الكتابية البسيطة للغة العربية، وزوايا تثقيفية تتعلق بمعلومات عن المجموعة الشمسية، ونصائح طبية وغذائية لتقوية مناعة الأطفال، إضافة إلى مسابقات منوعة.

استطلاع رأي

ناصر، 40 سنة، القنيطرة

إذا المحافظ حطوه غصب عن كل واحد، فما بالك بالمجلس المحلي.

خلدون، 27 سنة، بير عجم

أعانهم اللّه على العمل في هذه الظروف الصعبة.

الحاج نوري، 61 سنة، القنيطرة

عليهم تأمين المازوت في المنطقة، ومحاسبة المحتكرين، أسعار المواصلات مرتفعة جداً، والأحوال المادية للسكان في الحضيض.

كامل، 43 سنة، خان أرنبة

ما في مجلس محلي ولا دعم متل الناس والخلق، بس شاطرين يحطو صور إلهن ع الفيسبوك بدون أي خدمات حقيقية.

همام، 26 سنة، خان أرنبة

عليهم ألا يسمحوا للفصائل العسكرية بالتدَخل في أعمالهم، وأطالب الجيش الحرَّ بالتفرغ للجبهات من أجل تحرير كامل المحافظة من قوات النظام.

رجاء، 31 سنة، اللويسية

يتوجب على المجلس المحلي شراء مولدات ضخمة "أمبيرات" وتوزيعها في الأحياء السكنية.

أم أحمد، 70 سنة، غدير البستان

ليس هناك من يهتم بتأمين المياه، يجب حفر آبار جديدة وفحص المياه الخاصة بالشرب.

القنيطرة: حملات لريِّ القرى وتدفئة السكان في الشتاء

تسعى رابطة القنيطرة للإعمار والتنمية بدعم من جمعية «حياة» الإغاثية، إلى تأمين مياه الشرب الصالح بشتى الوسائل، كان آخرَها تشغيلُ بئر في الريف الجنوبي للمحافظة، إضافة إلى تنظيف وتعقيم عددٍ من الآبار الملوَّثة.

من جانبها تستمرُّ مؤسسة «آرام» بمهمة تزويد السكان في القرى النائية من القنيطرة بالمياه الصالح للشرب، عن طريق نقلها مجاناً بصهاريجَ كبيرة، وبشكل دوري، كبديل عن قطع المياه الذي يستخدمه النظام كسلاح في وجه المدنيين.

بدورها أنهت منظمة «مدد» بالتعاون مع شركائها حملةً إغاثيةً لتوزيع أغطيةٍ شتوية تحضيراً للشتاء القادم، وكانت الحملة التي بدأت في نيسان الماضي قد حققت نسبةً عالية من المستفيدين؛ فقد وصل عددُهم إلى 5682 شخصاً: 1056 منهم دون الثامنة عشر عاماً، و693 من الإناث البالغات، كما وزعت سلالاً غذائيةً على 18980 مستفيداً، 10161 منهم دون الثامنة عشرة، و5779 مستفيداً من الإناث البالغات. في الوقت الذي يقوم فيه مكتب الرصد والتقييم وضبط الجودة في المنظمة، بإجراء استبيانات لاحقة لعمليات توزيع المساعدات الإنسانية للمدنيين، بهدف رصد وتقييم عمليات التوزيع ومدى مطابقتها للمواصفات، إضافة إلى معرفة آراء الأهالي وحاجاتهم المستقبلية، ثمَّ يقوم المكتب بتحليل النتائج والاستبيانات بغرض تطوير المشاريع المستقبلية.

من مجلسين متضاربين إلى مجلس مشلول يعاني نقص الدعم

كان وجودُ مجلسين محليين يديران الحياة المدنية في القنيطرة من أهم المشكلات في المناطق المحررة من المحافظة، وقد عانى المحررُ منها، إضافة إلى الاختناق الحاصل في الحياة المدنية بالقنيطرة نتيجة تلاحق التطورات العسكرية على جبهات المحافظة، من وجودِ مؤسستين إداريتين تعملان في وقت واحد؛ الأولى: داخل القنيطرة، ولها إدارتها وكوادرها الخاصة، والثانية: في الأردن، وهو ما تسبب في تأخر وصول الدعم لكلا المجلسين، وبالتالي حرمانَ المناطق المتضررة من الخدمات الضرورية.

لم يستمر هذا طويلاً وفق الناشط الإعلامي فادي الأصمعي، الذي يقول: «إنه قد تم انتخاب مجلس محافظة القنيطرة بالاتفاق كخطوة للتخلص من مشكلة وجود مجلسين، والتي أفضت سابقاً إلى حجب الدفعات المالية المخصصة لأبناء المحافظة، علماً أنَّ المجلس الحاليَّ ما يزال في تخبط إداري أسبابه متعددة، أهمها نقصُ الدعم المالي لأعضاء المكتب التنفيذي، ونقص الخبرة الإدارية لدى معظم أعضاء المجلس».

ويضيف الأصمعي لـ سوريتنا، أنَّ ثمَّةَ وضعاً إدارياً معقداً بات يعيق حياة أبناء القنيطرة، ويتمثل في تراكم المشاكل الخدمية والرقابية، حيث «لا وجودَ لآليةٍ رقابة تعاين عملَ المجالس المحلية التي تتصل اتصالاً مباشراً بالمواطنين، وكذلك لا وجود لتمثيل حقيقي في المجالس. كل هذا في ظل نقص الخبز والطحين، وقلة المياه وتلوثها، وانتشار الأمراض السارية وقلة الدواء في أغلب القرى المحررة، بينما يبررُ المجلس المحليُّ سوء أدائه دائماً، بأن الكتلَ المالية لم تصل بعد».

تجمع «غصن زيتون» في تسعة مراكز دعمٍ علميٍّ ونفسي

«شباب وشابات من أجل الإنسان»؛ هكذا يعرّف ناشطو تجمع «غصن زيتون» في محافظة درعا عن أنفسهم. وقد تأسس هذا التجمع منذ قرابة عامين، وذلك بجهود ثلاثة شبان متطوعين، ليتسع اليوم ويشمل إنشاء تسعة مراكز تقدِّم خدمات التعليم والدعم النفسي للأطفال، في القرى الآتية: تسيل، طفس، اليادودة، عتمان، الشجرة، غرب محافظة درعا، فضلاً عن قرى صيدا، الطيبة، الجيزة، غصم، نصيب.

ويخبرنا السيد راتب الزعبي، نائب رئيس مجلس إدارة التجمع ومدير الأنشطة، أنَّ «التعليم هو الأولوية الأولى للتجمع»، والعملية التعليمية في المراكز، بحسب الزعبي، «تعتمد برامج خاصة تهدف إلى منح الأطفال تعليماً يشتمل على فرصة للخروج من أجواء الحرب، باستخدام الطرق التفاعلية، وتكثيف الأنشطة الخاصة، التي تقدم على شكل دورات مدة ثلاثة أشهر».

يتلقى ما معدله مئة طفل في المركز الواحد، خدمات التجمع، «إضافة إلى 250 شخصاً من الأطفال واليافعين الخاضعين لدورات المرحلة الابتدائية»، أما فيما يخصُّ الدعم النفسي، فيقتصر حتى الآن على 50 طفلاً في كل مركز، ويتم اختيارهم «بناءً على تقديم الأكثر احتياجاً، حيث أغلبهم يعانون من مشاكل في النطق، أو تظهر عليهم أعراض متنوعة؛ كالتبول اللاإرادي، والخوف، والاضطرابات الأخرى، نتيجة تعرضهم أو مشاهدتهم حوادث أليمة»، وتتم العناية بالأطفال المحتاجين للدعم النفسي، من قبل مرشدين اجتماعيين، أو متطوعين خضعوا لدورات تدريبية في هذا المجال.

ويؤكد الزعبي أنَّ «عدداً من المشكلات النفسية التي يعانيها الأطفال تمَّ علاجها بعد انتظام من يعانون منها في دورات المركز»، لافتاً إلى أنَّ «العمل مع الأهالي ساعد الأطفال كثيراً، مع أنَّ ذوي الأطفال يعانون بدورهم من ضغوط يومية ويحتاجون إلى المساعدة»، ويتابع: «العملية معقدة، وتبدأ في دار زيتون (الروضة)، وتنتهي في بيت الطفل».

يعمل التجمع أيضاً في مشاريع تنموية، بينها ثلاثة مشاريع زراعية، تهدف إلى تقديم فرص عمل للأهالي من جهة، وتأمين محاصيل كافية لتوزيع الغذاء للأسر، بالإضافة إلى مشاريع الزراعة البديلة، كالشعير المستنبت، والتي تتم الاستفادة منه كأعلاف للحيوانات.

كذلك، عمل (غصن زيتون) بالاشتراك مع مشروع بسمة، من أجل إنشاء مركز ثقافي يستهدف اليافعين في منطقة الرفيد بالقنيطرة، وهو أوَّل مشروع للتجمع خارج درعا، ويبلغ عدد المستفيدين منه نحو 300 يافع، إذ يتضمن دورات في اللغتين الإنكليزية والفرنسية، والخياطة، والكمبيوتر، والتصوير، والرسم، وجلسات دعم نفسيٍّ، ومحاضرات، وندوات عن دور اليافعين، وعن حقوق المرأة، والمجتمع المدني، كما يضمُّ غرفة للمطالعة.

والجدير بالذكر أنَّ المشاريع التي ينفذها التجمع وشركاؤه من المنظمات، تلاقي دعماً فعالاً من قبل النسيج الأهليِّ، والمجالس المحلية في مختلف المناطق، حيث تعتمد المنظمات على كوادر المجتمع المحلي مع «تطعيمها» بالخبرات المطلوبة، وخاصة في المجالات المتعلقة بالأمور المالية، والعلاقات العامة، وإدارة المشاريع، سعياً إلى خلق فرص عمل ومساحات حرة.

مخيمات تشكو سوء الخيم، وأخرى تخترعها مما يوفره العراء

قادت التطورات العسكرية الأخيرة التي شهدتها مناطق محافظة القنيطرة، إلى تفاقم الوضع الإنساني للمدنيين، وزادت أزمة النزوح والتشرد من معاناة الأهالي، حيث لجأ بعضهم إلى مخيمات مرتجلة، صنعت من الأقمشة والأغطية، في حين أنَّ المخيمات النظامية، مثل «أمل» و «بريقة» و «الرحمة» و «الشحار»، تعاني من نقص في أبسط الاحتياجات، من ماءٍ الشرب وصولاً إلى مكوِّنات الخيم نفسها، وذلك وفق ما يؤكده بعض سكان مخيم «الرحمة» في ريف القنيطرة في حديثٍ مع صحيفة (سوريتنا).

ويقول أبو نعمان ذو الـ45 عاماً: «أجسامنا باتت ضعيفة لدرجة أنها لم تعد قادرة على مقاومة أبسط الأمراض كالرشح، والكثيرون هنا يصابون بالحمى، وفرط الحساسية». فيما يشير أبو خالد، وهو أحد سكان المخيم، إلى أنَّ النازحين لا يحصلون على السلل الغذائية إلا في مناسبات قليلة، ويتابع: «وما يرد إلينا لا يكفي لإطعام الجميع».

تنتشر المخيمات في المحافظة التي تشهد حتى اليوم معارك عنيفة بين قوات المعارضة وقوات النظام، على السفوح الجبلية منها، وعلى أطراف الطرقات الواصلة بين القرى، وبعضها مسجل من قبل المنظمات الداعمة وهيئة تنسيق الدعم، وبعضها لا يعرف وجودَه إلا العابرون من الطرقات القريبة من تلك المخيمات، فيما وجدت مئات الأسر في المناطق المحاذية للشريط الحدودي مكاناً مناسباً لنصب الخيم يحقق لهم الأمن على اعتبار أنَّ نيران النظام السوري لا تصل إلى هذه المنطقة لأنها قريبة من خط منع إطلاق النار.

يقدر ناشطون أنَّ أكثر من 50 بالمئة من سكان القنيطرة هم في عداد النازحين اليوم، حيث تنتشر آلافُ الأسر في عشرات المخيمات في ريف المحافظة، فيما لا يُعرف من تلك المخيمات إلا القليل التي لا تحصل على الدعم الكافي.

مركز زيتون الثقافي
نحو تقوية سواعد اليافعين في مواجهة الحرب

بلغ عددُ المستفيدين من دورات التمريض التي يقيمها مركز «غصن زيتون الثقافي» حتى اليوم 150 يافعاً ويافعة، ومثلهم من دورات الرسم والخط ، و125 مستفيداً من ورشات الخياطة والنسيج، حيث يفتح المركز الكائن في منطقة «الرفيد» بريف القنيطرة أبوابه يومياً لمجموعة من اليافعين (12 ـ 18 عاماً)، من أهالي المنطقة والبلدات المجاورة.

ويقيم المركزُ عدداً من الدورات التدريبية والتعليمية، وبرامج الدعم النفسي التي تعمل على تأهيل مرتاديه وإكسابهم مهاراتٍ مهنية وعمليةً، تساعدهم على مواجهة ظروفهم الصعبة التي يعيشون بها في ظل الحرب.

بدأ المركز العمل منذ بداية العام الجاري، وتمَّ افتتاحه رسمياً في بداية شباط الماضي، حيث تتشاركُ منظمتا «غصن زيتون» و«بسمة» في رعاية المركز وإمداده بالدعم اللازم، بدءاً من باصٍ ينقل الطلاب يومياً من وإلى قراهم، ووصولاً إلى كل تفاصيل العمل الأخرى.

يشير أيهمُ الغريبُ (مديرِ المكتب الإعلامي لتجمع غصن زيتون) إلى أنَّ الهدف الأساسي من إنشاء المركز، هو «إخراج هؤلاء اليافعين من الواقع الصعب الذي يعيشونه، من خلال تعليمهم نشاطاتٍ ومهناً مختلفة».

ويعتمدُ اختيار البرامج التعلمية والتدريبية على حاجات اليافعين في المركز، وعلى التخصصات والمعلومات التي يمكن أن تفيدهم في ظل الظروف الحالية، وَفق الغريب الذي يوضح أنَّ عددَ الوافدين إلى المركز وصل إلى 300 طالب، مبيناً أنَّ نشاطاتِ المركز تتنوع بين دورات تعليم اللغةَ الإنكليزية والفرنسية، ومبادئ استعمال الحاسوب، إضافةٍ إلى تعليم الرسم والخط والتصوير. يقول:»أقمنا أيضاً ورشات مختلفة للتدريب على الخياطة، ونسج الصوف، والتمريض، وهناك نشاطاتٌ للتثقيف الزِّراعي، وقد قام المركز بتخريج عددٍ من الدورات منذ فترة وجيزة».

ويلفت الغريب إلى أهمية برامج الدعم النفسيِّ التي يقدمها المركز لليافعين، والتي تسعى، وفق قوله، إلى «إخراجهم من أجواء الحروب والأوضاع الصعبة، ومحاولة الوقوف على الإضرابات النفسية وعلاجها، وقد تمَّ علاجُ عدة حالات خلال الأشهر الخمسة الماضية، حيث تتم جلسات الدعم النفسي في المركز بشكل يومي».

إنَّ كثيراً من المنقطعين عن الدراسة يرتادون المركز الثقافيَّ، خاصة من النازحين، بينما يوجدُ الكثير من الطلاب الذين كانوا في المدارس صاروا يرتادون المركز أيضاً، حيث يشير الغريب إلى وجود دورات تراعي ساعات الدوام المدرسي.

يشار إلى أنَّ تجمع «غصن زيتون» هو منظمة عمل مدني تقوم بجهود عدد من الشبان والشابات المتطوعات اللائي يُؤمِنّ بالعمل لأجل الإنسان، وقد بدأ عمله منذ شهر تشرين الأول 2012م، ببعض النشاطات، ثم توسع من مبادرةٍ لثلاثة أشخاص إلى مجموعةٍ للعملِ المدني، فمؤسسةٍ تشرف على عشر مدارس، وتستقبل أكثر من ثلاثة آلافِ طفل، إلى جانب نشاطات وأعمال أخرى. أما منظمة «بسمة» فقد تأسست في منتصف 2013م، وتعمل على تقديم الدعم النفسي، والتعليمي، والترفيهي للأطفال واليافعين والمرأة، ولها عشر مراكز في محافظتي درعا والقنيطرة، وفي لقاء المنظمتين يكمل مركز «زيتون» الثقافيُّ عمله، ويستمر « ما استمر الدعم له من قبل المنظمات الداعمة له»، وبهذه الكلمات يختتم الغريب حديثه عن المركز.

استطلاع رأي

سمير، 25 سنة، القنيطرة، منشق عن الجيش

لا يوجد شفافية في عملهم وعمل معظم المنظمات، يوزعون 100 وجبة ويلتقطون ألف صورة، على الداعمين أن يضعوا نظام رقابة أفضل لا أن يوقفوا المساعدات عند اكتشاف الفساد.

عصام، 40 سنة، القنيطرة

منشغلون بالمناصب والخلافات والتكتلات، لا وقت لديهم لحل مشاكل الناس معظم مشاريعهم على الورق فقط.

شعلان، 25 سنة، القنيطرة

مجالس بطاطا!

أبو مصعب، 35 سنة، النعيمة

نحن نسمع عن حملات إغاثة لا تنتهي، وعن منظمات ومشاريع لدرجة أنك تعتقد أنَّ درعا صارت جنة، لكن نحن نسمع فقط وما نستلمه من إغاثة أقل بكثير من الكلام.

مروان الحريري، 50 سنة، النعيمة

المجلس المحلي مشكور يعمل على النظافة ولولاهم لأكلنا المرض.

هشام الشيخ، 25 سنة، النعيمة

صحيح لسنا ميتين من الجوع، ولكننا نبصق الدَّمَ من طلوع الفجر حتى الليل، لكي نؤمن ثمن ربطة خبز وبعض الخضار.. اللحم نسيناه تماما!.

أبو محمد الفارس، 35 سنة، نبع الصخر

نحن نسمع باسم المجلس المحلي، أو مجلس محافظة، ونعرف أعضاءه، حتى إنهم كانا مجلسي محافظةٍ، ولكن لا نستفيد منهم بشيء. ينقص البلدَ كل شيء: طحين، وتنظيفات، وفرص عمل.

سعيد الدلي، 45 سنة، نبع الصخر

كل شيء موجود، ولكن لا نستطيع شراءه، فقدتُ عملي منذ ثلاث سنوات، وبعد إصابتي بشظية في الظهر، ولا أستطيع الوقوف لفترةٍ طويلة، لديَّ ثمانية أولاد، اثنان منهم يعملان في الزراعة، والباقي صغار، وأخاف عليهم من الطيران.

محمود أبو النور، 35 سنة، نبع الصخر

الأمراض منتشرة بسبب ارتفاع الحرارة، وبقاء القمامة لفترة طويلة في الشوارع. ونطالب المجلس بالتحرُّك بسرعة لإنقاذ أطفالنا من المرض، نحن نعرف أنهم لا يستطيعون منع القصف عنا، لكن على الأقل عليهم مساعدة الناس على تنظيف الشوارع.

محمد شيحان، 45 سنة، نبع الصخر

مجالس محلية تعني خدمات، ونحن لا نعرف الخدمات منذ زمن، لكن نشكر كل العاملين في مشفى المدينة، والله لا ينامون الليل! ويسهرون على راحة المصابين، وهم مبتسمون، ولا نسمع منهم شكوًى رغم تعبهم وكثرة الإصابات.

أبو وليد الشيخ، 50 سنة، بئر العجم

الأسد لا يرحم، وهم لا يرحمون. أولادنا مرضى، ولا يوجد دواء، وبصراحة أنا لا أصدِّق أيَّ أحدٍ يعمل، أو يقبض نقوداً على أسمائنا، أين يذهب الدعم؟!.

ممدوح البيضة، 25 سنة، بئر العجم

الله ينصر الجيش الحر والمجاهدين؛ فهم لم يقصروا أبداً، يساعدوننا في كل شيء بأعمال النقل، والتنظيفات، والإغاثة. ومعاملتهم جيدة على الحواجز، أما المجالس فلا نسمع منها إلا "الاعتماد المالي لم يصل، أو المازوت مرتفع السعر" ولا نستطيع تسيير الآليات.

أم فاتح، 38 سنة، بئر العجم

الحقُّ أنَّهم لا يقصرون، وخلال رمضان وزَّعوا علينا أرزًا، وزيتًا، وسمنًا، وفي العيد قدَّموا لنا، ولكن الكمية انتهت، والأسعار عالية جداً.

منظمة بسمة في درعا والقنيطرة: مساحات صديقة للطفل وخالية من الصراعات

تلعب منظمة «بسمة» اليوم دوراً فاعلاً في إقامة النشاطات الترفيهية والتعليمية للأطفال في عشرة مراكزَ متوزعة على مدينتي القنيطرة ودرعا، وقد بدأت نشاطها في بداية شهر تموز 2013م بجهود شخصين، ثمّ توسعت لتصل اليوم إلى 100 متطوع ومتطوعة من شبان وشابات المدينتين.

سوريتنا التقت إخصائي الإدارة التربوية دجانة البردان رئيس مجلس إدارة منظمة بسمة للحديث عن تجربة المنظمة ونشاطاتها المدنية.

ماهي النشاطات والمشاريع التي ترعاها المنظمة في الوقت الراهن، وماهي أماكن نشاطكم؟

تعمل المنظمة حالياً في عدد من البرامج، وهي برنامج «المساحات الصديقة للطفل»، وبرنامج «أساليب التكيف والتعافي»، وبرنامج «أنا اتعامل»، وبرنامج سكريم «كفى عمالة للأطفال»، وبرنامج «التربية على السلام»، إضافة إلى برنامج «التعليم التعويضي للأطفال». وأبرز النشاطات التي نقدمها للأطفال هي افتتاح معارض الرسم، وإقامة دوريٍّ لكرة القدم، إضافة إلى العروض المسرحية.

ما هو عدد الأطفال المستفيدين من هذه المشاريع؟

عدد الأطفال في المنظمة حتى الآن هو حوالي 5000 طفل.

ماهي المعوقات التي تواجهكم خلال العمل في ظروف الحرب والخطر؟

العائق المادي؛ فالمنظمة غير مدعومة، باستثناء المركز الثقافي، أما المصاريف الأخرى فنحصل عليها من تبرعات شخصية، إضافة إلى معوقات تردي الوضع الأمني ومخاطر القصف.

ماهي أبرز المشكلات النفسية التي يعاني منها الأطفال في المنطقة، وماهي أهم احتياجاتهم؟

أبرز المشاكل التي يعاني منها الأطفال هي السلوك العدوانيُّ، والاكتئاب, والتبوُّل اللاإرادي، والتلعثم، والفقدان. أما أهم الاحتياجات فهي خلقُ بيئة آمنة ومناسبة للطفل، وخالية من الصراعات؛ إنهم بحاجة إلى إيجاد مساحات صديقة لهم، وإلى التعليم بعد أنْ دُمرت أغلب المدارس هناك.

ما الذي يمكن أن تقدِّمه النشاطات الترفيهية للأطفال في سورية؟ وما الذي تعجز عن تعويضه؟

تساعد الأطفالَ على التأقلم، وعيش حياة الطفولة كما هي، وتجاوز الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، أما ما تعجز عن تعويضه فهو الأمان، فعندما يتجاوز الطفل الصدمة النفسية تأتي الطائرة لتهدم ما قد بنيناه.

كيف توفرون الدعم اللازم لإنجاز نشاطاتكم وضمان استمرار المشروع؟

منظمة «بسمة» غير مدعومة سوى في المركز الثقافي، أما تلبية احتياجات المنظمة فباتت أمراً في غاية الصعوبة، يعتمد على التبرعات الشخصية.

ماهي أبرز موضوعات التوعية التي تمّ التركيز عليها في النشاطات التثقيفية؟

أهمُّ جلسات التوعية كانت عن تسرُّب الأطفال، وتجنيدهم، ومخاطر ذلك على مستقبل الأطفال، أما التثقيفية فكانت حول النظافة الشخصية، وشرب المياه النظيفة، إضافة إلى جلساتٍ عن مخاطر الألغام غير المنفجرة.

ماهي مؤهلات المتطوعين الذين تعتمدون عليها؟ وهل هناك مَن يمدّ المتطوعين بالدعم اللوجستي والتدريب؟

هناك إخصائيون نفسيون واجتماعيون، وهناك متطوِّعون من اختصاصات أخرى ممن درَّبوا على دورات الدعم النفسي. وأبرز الدورات التي خضع لها المتطوعون كانت عن طرُق حماية الطفل وأساليب التواصل مع الأطفال في حالة الحرب، وأساليب الدعم الذاتي، ودورة في البرمجة اللغوية العصبية.

ماهي المشاريع القادمة، وما الذي تطمحون إليه؟

لدينا خطة لفتح تسعة مراكز في مناطق جديدة في درعا والقنيطرة، ويوجد في الأيام القليلة القادمة مركزٌ ثقافيٌّ آخرُ مشترك بين منظمة «بسمة» ومنظمة «غصن زيتون» في منطقة المعلقة بمحافظة القنيطرة.